

وزير المالية؛ العمل الخليجي المشترك ضرورة استراتيجية تمليها علاقاتنا الأخوية المتجذرة ومصيرنا المشترك

مفاوضاتها الفنية مع عدد من الدول الصديقة، ومواصلة البناء على ما تحقق في المفاوضات الجارية، بما في ذلك استئناف المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في أقرب فرصة ممكنة، بما يعزز مكانة دول مجلس التعاون كشريك اقتصادي فاعل ومؤثر إقليمياً ودولياً.

ولفت إلى أن ما يشهده العالم من تحولات جيوسياسية واقتصادية وتكنولوجية متسارعة وما يترتب عليها من تحديات تمس استقرار الاستقرار وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة الدولية، يؤكد أهمية مواصلة تطوير الآليات التنسيق المالي والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وتعزيز جاهزية الاقتصادات الوطنية ورفع مستويات مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات، بما يضمن استدامة النمو وتحقيق الرفاه والازدهار لشعوب دول المجلس.

وأكد التطلع إلى مواصلة العمل لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، باعتبارهما من أهم المشاريع الاستراتيجية التي تعزز التكامل الاقتصادي الخليجي، وتسهم في تحقيق تطلعات قادة وشعوب دول المجلس نحو مزيد من الاندماج الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات الداعمة لمسارات التكامل الاقتصادي الخليجي، من بينها نتائج اجتماعات لجنة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس، وهيئة الاتحاد الجمركي، واجتماعات رؤساء ومديري الإدارات الضريبية، ومستجدات السوق الخليجية المشتركة، إلى جانب الإحاطة بموضوعات أخرى منها: الإجراءات المتخذة في ظل الأوضاع الراهنة، مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، سير مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والدول والمجموعات الدولية الأخرى، مستجدات المصادقة على اتفاقية نظام ربط المدفوعات بين دول المجلس، وعدد من الموضوعات الأخرى المدرجة على جدول الأعمال.



الإمارات العربية المتحدة، مؤكداً أن التعاون المالي والاقتصادي بين دول المجلس يمثل ركيزة أساسية لترسيخ التكامل الخليجي.

وأكد وزير المالية والاقتصاد الوطني أهمية مواصلة العمل على توسيع شبكة اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الدولية، بما يسهم في تعزيز التبادل التجاري وزيادة تدفقات الاستثمار وفتح آفاق أرحب للتعاون الاقتصادي مع الشركاء حول العالم.

ورحب بما تحقق من تقدم في اختتام المفاوضات الفنية لاتفاقية التجارة الحرة مع المملكة المتحدة، معرباً عن التطلع إلى استكمال الإجراءات اللازمة للتوقيع النهائي عليها، إلى جانبب المضي قدماً في الاتفاقيات التي استكملت

رؤية مشتركة، قدرة راسخة على التعامل مع المتغيرات بكفاءة واقتدار، مستندة إلى روابط أخوية متينة وأسس اقتصادية قوية وسياسات مالية وتقنية رشيدة، عززت مرونة اقتصاداتها وحافظت على الثقة فسي قطاعاتها المالية ومكنتها من التعامل مع التحديات ومواصلة مسارات التنمية.

وأعرب عن شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية الشقيقة على ما قدمته من تسهيلات لوجستية أسهمت في تعزيز الترابط الاقتصادي الخليجي وتدفق السلع والمستلزمات الأساسية، كما أعرب عن شكره لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على تعزيز أطر التعاون المالي والتقني مع مملكة البحرين، بما في ذلك توقيع اتفاقية مقايضة العملات بين مصرف البحرين المركزي ومصرف

في إطار رئاسة مملكة البحرين أعمال الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، استضافت مملكة البحرين أعمال الاجتماع السادس والعشرين بعد المائة للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون، حيث ترأس الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، الاجتماع السادس والعشرين بعد المائة للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبمشاركة وزراء المالية بدول المجلس، وجاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ونقل تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء إلى المشاركين، وتمنياتها للاجتماع التوفيق والنجاح، معرباً عن اعتزاز مملكة البحرين باستضافة أعمال الاجتماع، ومثمناً جهود الأستاذ جاسم محمد البديوي والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الإعداد والتضير للاجتماع.

كما أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني خلال الكلمة التي ألقاها، أن مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، وبتوجيهات صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء، تؤكد دوماً أن العمل الخليجي المشترك ضرورة استراتيجية تمليها علاقاتنا الأخوية المتجذرة، ومصيرنا المشترك، وطبيعة المرحلة، وما تشهده المنطقة والعالم من تحولات متسارعة وتحديات متداخلة تمس استقرار الأسواق، وأمن الطاقة، وسلاسل الإمداد، وحركة التجارة والاستثمار.

وأشار إلى أن دول مجلس التعاون أثبتت، جراء الاعتداءات الإيرانية الأثمة على دول المجلس وآثارها على الاقتصاد العالمي وانسيابية الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز وباب المندب، وبفضل من الله تعالى ثم بحكمة قاداتها وما يجمعها من

وزير المالية يترأس اجتماع وزراء المالية بدول الخليج ومحافظي البنوك المركزية ومدير «النقد الدولي»



المنشودة.

وأوضح أن عقوداً من التنوع الاقتصادي والتحديات وبناء اقتصادات أكثر قوة وتنوعاً وترابطاً، يمثل أولوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من متغيرات وتحديات جيوسياسية متسارعة، مشيراً إلى أهمية مواصلة التنوع الاقتصادي وتعزيز أطر السياسات المالية والاستثمار في البنية التحتية الاستراتيجية وطرق التجارة والخدمات اللوجستية وأمن الطاقة والاتصال الرقمي ورأس المال البشري. وأكد أن المرونة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لسدول الخليج العربية ترتكز على التعاون الإقليمي، لافتاً إلى أهمية قدرة دول المجلس الجماعية على التنسيق والاستجابة عند ظهور ضغوط على طرق التجارة أو شبكات الخدمات اللوجستية أو الأنظمة المالية أو سلاسل التوريد الأساسية، مشيراً إلى أن المرونة عملية مدروسة وليست وليدة الصدفة. كما رحب بمشاركة صندوق النقد الدولي وما يمثله من انعكاس على نتائج الاجتماع المشترك بما يحقق الأهداف والتطلعات

موضحاً أن زيادة تكامل الأسواق والبنية التحتية والشبكات التجارية وتدفقات الاستثمار والأنظمة المالية والبيئات الرقمية من شأنها توسيع القدرات الجماعية، وتحسين القدرة التنافسية، والدفع بالمرونة الاقتصادية للمنطقة. وأكد أهمية مواصلة تعزيز جاهزية دول مجلس التعاون لمواكبة التحولات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من الفرص التي يتيحها في دعم النمو والتنافسية، من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتنمية المواهب والمهارات، وتطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية الداعمة للابتكار والريادة. وفي هذا السياق، لفت إلى الأهمية المتزايدة لأصول الرقمية ضمن مسار التحول الاقتصادي، وما توفره من فرص نوعية، بما يسهم في تحسين كفاءة المدفوعات، وتعميق أسواق رأس المال، وتعزيز مكانة دول مجلس التعاون كمركز عالمي رائد في مجالات التمويل والابتكار، مشيراً إلى أن تزايد ترابط الأنظمة المالية الرقمية يتطلب إشرافاً فعالاً، وتعاوناً وثيقاً بين دول مجلس التعاون والدول الأخرى، بما يصب في الحفاظ على الاستقرار المالي.

مجموعة GII تعزز منصبها العالمية للخدمات المالية باستحواذها على حصة أغلبية في «لندن هاوس إكستشينج»



أحكام الشريعة الإسلامية، وفرص الائتمان الخاص، والمنتجات المرتبطة بالأسهم، وذلك من خلال نموذج يقوم على إنشاء الفرض الاستثمارية وتوزيعها على المستثمرين. كما تخطط المجموعة لتوسيع النطاق الجغرافي لـ LHX، بما يتيح للمستثمرين الوصول إلى فرص استثمارية منظمة وعالية الجودة في الأسواق الدولية، وفي ظل التطور المتسارع لأسواق رأس المال الرقمية، تعزز GII أيضاً استكشاف إمكانات ترميز الأصول ضمن أطر تنظيمية متعددة كجزء من المرحلة المقبلة لتطوير LHX. ويمكن لتقنيات ترميز الأصول أن تسهم في إحداث تحول في الأسواق الخاصة من خلال تمكين الملكية الرقمية للأصول الحقيقية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الفرص الاستثمارية، وزيادة مشاركة المستثمرين، مع الحفاظ على أطر قوية للرقابة التنظيمية. ويعزز الاستحواذ لـ LHX حضور GII في قطاع الخدمات المالية بالمملكة المتحدة، كما يوفر للمجموعة منصة منظمة وقابلة للتوسع تدعم رؤيتها طويلة الأجل

العقارية الجزئية في المملكة المتحدة، حيث تتاح للمستثمرين الوصول إلى فرص استثمارية تنفع ذات جودة مؤسسية من خلال منصة رقمية منظمة. وتخضع LHX لترخيص وتنظيم هيئة السلوك المالي البريطانية (FCA)، بما يمنحها الصلاحيات التنظيمية اللازمة لهيكله مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية، وطرحها في صورة حصص جزئية، وتداولها وتوزيعها، بما يتجاوز نطاق الاستثمار العقاري. وتوفر هذه القدرات التنظيمية لـ GII منصة قابلة للتوسع يمكن البناء عليها للدخول إلى فئات أصول جديدة وأسواق دولية إضافية، وتطوير حلول استثمارية تلبي الطلب المتنامي على الفرض المنظمة في الأسواق الخاصة. وتعزز GII البناء على الأسس التنظيمية

القوية لـ LHX لتوسيع نطاق النصة إلى ما يتجاوز عروضها الحالية في قطاع العقارات بالمملكة المتحدة، وتطوير مجموعة أوسع من الاستثمارات البديلة، مع التركيز بصورة خاصة على الاستثمارات المرددة للدخل والمتوافقة مع



وزير المالية والاقتصاد الوطني يستقبل المدير العام لصندوق النقد الدولي

استقبل الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، كريستالينا جورجيفا المدير العام لصندوق النقد الدولي، وذلك في إطار زيارتها لمملكة البحرين للمشاركة في الاجتماع المشترك وزراء المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومحافظي البنوك المركزية مع صندوق النقد الدولي المنعقد في مملكة البحرين، بحضور خالد إبراهيم حيدان محافظ مصرف البحرين المركزي، وعدد من المسؤولين من الجانبين. وخلال اللقاء أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني أن مشاركة صندوق النقد الدولي في

الاجتماع المشترك تسهم في تعزيز النتائج المرجوة، ودعم النقاشات حول مختلف الموضوعات الاقتصادية والمالية ذات الاهتمام المشترك. وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، في مقدمتها مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية إقليمياً ودولياً، والتحديات التي تفرضها المتغيرات الجيوسياسية على الاقتصادات، إلى جانب أهمية تعزيز القدرة على مواجهة التحديات لدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ASB Capital (ASB Capital) تطلق صندوق ASB للسيولة



○ حسين عبدالحق.



○ رفيق النايض.

خلال تزويد المستثمرين بصندوق لأسواق النقد بدار بصورة نشطة، إلى جانب قدراتنا الأوسع في الأسواق العامة والخاصة، يمكننا دعم احتياجاتهم في كل مرحلة من مراحل الدورة الاستثمارية، والمساعدة في تخصيص رأس المال بمزيد من الكفاءة والمرونة.»

وأضاف حسين عبد الحق، الرئيس التنفيذي للخرنية في بنك السلام: «يستجيب صندوق ASB للسيولة لمطلب أساسي تشتترك فيه المؤسسات والشركات والمستثمرون من الأفراد، ويتمثل في إدارة النقد المتاح بكفاءة مع الحفاظ على السيولة ورأس المال. ومن خلال الجمع بين الإدارة النشطة للمحفظة والتنويع وتوافر نوافذ السيولة اليومية ضمن حل واحد، يزيل الصندوق جانباً كبيراً من التعقيدات المرتبطة بإدارة الودائع المتعددة وأجال استحقاقها.»

آجال الاستحقاق وإعادة الاستثمار. ويجمع الصندوق هذه المسؤوليات ضمن محفظة واحدة تدار بصورة نشطة، ما يمنح المستثمرين تنوعاً استثمارياً من دون الأعباء الإدارية المرتبطة بإدارة استثمارات متعددة بصورة مباشرة.

ويوسع إطلاق الصندوق منصة (ASB Capital) الاستثمارية ويعزز قدرتها على خدمة المستثمرين عبر النطاق الكامل للمخاطر والسيولة، بدءاً من متطلبات السيولة اليومية وإدارة النقد ووصولاً إلى الاستثمارات الأطول أجلاً في الأسواق العامة والخاصة.

وفي تصريح بمناسبة إطلاق الصندوق، قال رفيق النايض، العضو المنتدب لشركة (ASB Capital): «يمثل هذا الإطلاق خطوة مهمة في مواصلة تطوير منصة ASB Capital الاستثمارية عبر مختلف مستويات المخاطر. ومن

أعلنت شركة (ASB Capital)، المتخصصة في إدارة الأصول والثروات بأصول مدارة تبلغ قيمتها 10.2 مليارات دولار أمريكي، إطلاق صندوق ASB للسيولة. وهو صندوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لأسواق النقد، ضمم لتزويد المستثمرين بحلول استثمارية ذات سيولة عالية تركز على المحافظة على رأس المال وتوفير السيولة اليومية وتخفيف التقلبات وتحقيق عوائد جذابة قياساً إلى مستويات المخاطر.

ويستثمر هذا الصندوق في محفظة متنوعة من الودائع قصيرة الأجل عالية الجودة والصكوك الصادرة

عن الحكومات والجهات الحكومية والبنوك وغيرها من الجهات المصدرة المؤهلة في دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام. وتدار محفظته ذات السيولة العالية بصورة نشطة للمحافظة على انخفاض التقلبات، مع استهداف عوائد أعلى معدلة حسب المخاطر. ويستجيب صندوق ASB للسيولة للتحدي العملي الذي يواجه المستثمرين عند إدارة النقد قصير الأجل؛ إذ يتطلب الاستثمار المباشر في الودائع مراقبة مستمرة لمعدلات الأرباح وإدارة